البناء
السنة السادسة / الاثنين / 23 شباط 2015 / العدد 1716
Sixth year / Monday / 23 February 2015 / Issue No. 1716

الكفاءة الإنتاجية... أولاً وأخيراً

■ لمياء عاصي

يكمن السرّ في رسم خريطة التنمية الاقتصادية تحقيق نهوض اقتصادي شامل للكثير من الدول، في القدرة على رفع المؤشرات الدالة على الكفاءة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها، ولعلّ الثورة الصناعية من أهمّ التحوّلات في الحياة البشرية، التي أدّت بشكل لافت إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية في معظم دول العالم، ولكن العامل الحاسم كان لثورة المعلومات والاتصالات، التي نقلت الكفاءة في الإنتاج أو الخدمات إلى مستويات غير مسبوقة، وذلك بمساعدة الأنظمة الذكية والآلات التي حصل عليها تطوّر هائل، جعل قدراتها تفوق أيّ توقعات سابقة، بالطبع ترافق ذلك مع تغيير في البنى التنظيمية وعلاقات الإنتاج لينحو باتجاه تقسيم أكبر للعمل.

يرد مصطلح الكفاءة الإنتاجية، في المقالات والأبحاث الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، فما المقصود بها؟

إنها العلاقة بين المدخلات التي تتضمّن المواد الأولية والآلات والعناصر البشرية، والمخرجات التي هي عبارة عن السلع المنتجة أو الخدمات المقدّمة، وتكون الكفاءة الإنتاجية أعلى كلما ازدادت نسبة المخرجات إلى الموارد المستخدمة، ضمن وحدة زمنية معينة.

إنّ الكفاءة الإنتاجية لا تتعلق بعملية الإنتاج فقط، من حيث عدد الوحدات أو السّلع، بل في كلّ المراحل السابقة واللاحقة لها في سلسلة الإنتاج، وخصوصاً القيم المضافة على الإنتاج الذي يعطيه قيمة أكبر، والجودة، والتسويق والترويج، مما يسهم في بيع المنتجات والحصول على حصّة من الأسواق تتناسب مع قيمة الاستثمار في المنشأة. ويمكن قياس الكفاءة الإنتاجية في الزراعة، من خلال قيمة المحصول الذي يتمّ جنيه، من وحدة معينة من الأرض في موسم معيّن، مع الأخذ بعين الاعتبار، العمليات التي تجري على المحاصيل بعد القطاف أو الحصاد، وفرزها وتغليفها وصولاً إلى تقديمها للمستهلك النهائي، من دون هدر أو ضياع وبأعلى قيمة ممكنة.

أما في الخدمات، مثلاً في المقهى، فإنّ الكفاءة الإنتاجية لنادل، تقاس من خلال عدد الزبائن الذين يخدمهم ويلبّي طلباتهم، ويحصل على رضاهم في وحدة زمنية معيّنة، أمّا الكفاءة الإنتاجية للمقهى نفسه، فتكمن في الابتكار الذي تقوم به إدارة المقهى من خلال تقديم منتجات وخدمات متجدّدة، للحفاظ على الزبائن وجذب زبائن جدد.

تثبت الإحصائيات والدراسات، الارتباط الوثيق بين الكفاءة الإنتاجية العالية وبين تقدّم الدول وارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ الدول الفقيرة بشكل عام تنخفض فيها الكفاءة الإنتاجية، وتكون السلعُ والخدمات فيها محدودة ومرتفعة الكلفة مما يؤثر على تنافسيتها ويخفضها، الأمر الذي يدخلها في الحلقة المفرغة للفقر.

وفي هذا السياق، عدد كبير من الأسئلة... تفرض نفسها، وأهمها:

-كيف يمكن رفع الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلّي للدولة، أو على مستوى المؤسّسات العامة والخاصة؟

-كيف تنعكس الكفاءة الإنتاجية على أهمّ المؤشرات الاقتصادية في الدولة، وأهمّها العائد على رأس المال؟

إنّ رفع الإنتاجية على المستوى الوطني، عملية يجب أن يشارك فيها كلّ من القطاعات الثلاث (الحكومي، الخاص والأهلي) ويستلزم تبنّي سياسات تتلخص كما يلي:

أولاً: الاستثمار في البحث العلمي وتعزيز موضوع الإبداع والابتكار والأفكار في كلّ المجالات.

ثانياً: تهيئة الناس للإنتاج، من خلال رفع جودة التعليم بكلّ مراحله وأشكاله، إضافة إلى برامج التدريب مدى الحياة.

ثالثاً: منح القروض... لتسهيل امتلاك الآلات الصناعية والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

رابعاً: تبنّي سياسات خاصة للاستثمار، في إنشاء وتوسيع العناقيد الصناعية لتعزيز الإنتاجية ورفع كفاءتها.

خامساً: تبنّي سياسات التطوير الإداري والإنتاجي، باستخدام الحلول المعلوماتية والأتمتة التي ترفع الإنتاجية.

إنّ السياسات المذكورة أعلاه يجب تطبيقها على مستوى الدولة، أما على مستوى المؤسسات فإنّ رفع الإنتاجية سواء في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات (الحكومية أو الخاصة)... يستوجب ما يلي:

أولاً: إعادة هندسة الإجراءات المتبعة في المؤسسة، والتحقّق من أنّ الإجراءات المتّبعة فعلاً تدخل في صلب العملية الإنتاجية للمؤسسة، ونتيجة لهذه العملية يتمّ إلغاء كلّ الإجراءات الغير مجدية.

ثانياً: إدماج التكنولوجيا والتطبيقات الحاسوبية في صلب العملية الإنتاجية، والوصول إلى المعلومات والتشارك فيها من كلّ الأطراف التي تتعامل بها، مما يخفّف كثيراً من الإجراءات المكرّرة.

ثالثاً: الاستثمار في التدريب الجيّد والمستمرّ، مما يؤمّن مستوى عالياً لدى الموظفين وقدرة على الإنجاز، يؤدّي في نهاية المطاف إلى رفع الإنتاجية.

أخيراً، تطوير البنية التنظيمية وجعلها مرنة وفعّالة، بما يحقّق قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الإنتاج والتسويق.

في الإجابة عن السؤال الثاني، والحديث عن انعكاس الكفاءة الإنتاجية على أهمّ المؤشرات الاقتصادية في الدولة، وأهمّها العائد على رأس المال، والاستثمار والتضخّم والبطالة، فإنّ تأثيرها المباشر على الربح بديهي، لأنّ الكفاءة الإنتاجية العالية تعني، الحصول على منتوجات أكثر لنفس الكمية من عناصر الإنتاج، وهذا يؤدّي إلى ارتفاع العائد على رأس المال أو الربح، كما أنّ انخفاض تكلفة السلع أو الخدمات المقدّمة يؤدّي إلى معدل تضخّم أقل، وتشجيع المزيد من الاستثمارات، وهذه الأسباب نفسها ستحسّن تنافسية المنتجات وتعزّز الصادرات، بسبب انخفاض السعر وتحسّن النوعية أو الجودة.

في الجانب السلبي لارتفاع الكفاءة الإنتاجية، أنها قد تسبّب بطالة بسبب الاحتياج لعدد أقلّ من العمال لإنتاج نفس الوحدات من السلع، ولكن في حالة النمو في الناتج المحلّي الإجمالي فإنه سيمتصّ العمالة الناجمة عن استخدام التكنولوجيا وارتفاع الإنتاجية.

على مستوى الموازنة العامة للدولة، سترتفع الحصيلة الضريبية وتزيد موارد الموازنة، بسبب ازدياد النشاطات الاقتصادية، وستكون قدرة الحكومة أكبر على الإنفاق العام في مجالات البنى التحتية والاستجابة لمطالب الناس، لتحسين مستواهم المعيشي والخدمات المقدمة لهم وخصوصاً التعليم والصحّة، الأمر الذي سينعكس على التنمية بشكلٍ عام.

في سورية، يعدّ مؤشر الكفاءة الإنتاجية منخفضاً في معظم القطاعات، الصناعة والزراعة والخدمات الحكومية، وعلى سبيل المثال، تعتبر معظم مؤسّسات القطاع العام (المملوكة للدولة) مثالاً، عن العمل بكفاءة متدنية، ناجمة عن البيروقراطية والهدر والتشغيل الاجتماعي، الأمر الذي ينتج عنه البطالة المقنعة، ويزيد في كلفة المنتج، ويترافق ذلك في ضعف القدرة على تسويق المنتجات وتكدّسها في المخازن، ما تعني خسائر محقّقة. ولرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات، لا بدّ من اللجوء إلى إحداث تغييرات هيكلية جذرية، في طريقة إدارة وملكية المؤسسات، وخصوصاً التي لا تحقق ربحية على صعيد الاقتصاد الوطني، هذه التغييرات عادةً ما تنجم عنها مشاكل كثيرة، ولكن، يمكن أن تدار بطريقة، يتمّ فيها تفادي الآلام الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال.

أخيراً، لا بدّ من السؤال، هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في سورية، من دون رفع الكفاءة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني بشكلٍ عام، وعلى المستوى المؤسساتي في القطاعين العامّ والخاص؟ يأتي الجواب على لسان تجربة الإصلاح الاقتصادي في سورية، حيث لم تتمّ من خلالها مقاربة جدية لرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات العامّة... فبقينا نراوح في المكان.

ندوة في نقابة مهندسي طرابلس عن ترميم الخرسانة والعزل المائي

جانب من الحضور خلال الندوة

نظمت نقابة المهندسين في طرابلس، ندوة عن «ترميم الخرسانة والعزل المائي للأبنية والمنشآت الخرسانية»، بالتعاون مع « شركة فوسروك» الدولية ووكلائها في لبنان «شركة سليم البدوي وأولاده «رودوكو».

وأشار نقيب المهندسين المهندس حبيب الشامي إلى تسارع الإنجازات العالمية، والتي ساهمت وتساهم في التوسع العمراني والإنشائي والإبداع في اكتشاف كلّ ما من شأنه إنجاز وتطوير واستخدام المواد في صناعة البناء وصيانته بأحدث الطرق.

وتناول المهندس صالح علوي نظام إصلاح وترميم المباني والمنشآت الخرسانية والأسباب التي تؤدي إلى تصدع واهتراء هذه المنشآت. كما تحدث عن طرق الترميم التي يجب اتباعها في مثل هذه الحالات، وعبر الشاشة، أعطى تفاصيل عن المواد المستخدمة وطرق استخدامها لإصلاح المباني والأدوات المستعملة.

وتوقف علوي عند الأسباب التي تؤدي إلى تصدع واهتراء المنشآت العمرانية والطرق التي يجب اتباعها في هذه الحالات، معدّداً بعض الإنجازات التي قامت بها الشركة على صعيد صيانة الأنفاق والمنصات البحرية والأبراج وناطحات السحاب والمواقع الدينية، لا سيما الجامع الأقصى وفي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ثم تحدث المدير العام للشركة المهندس غسان نحاس، فتوقف عند عمل الشركة وانتشارها وتخصّصها في صناعة ومبيع المواد الكيماوية لأغراض البناء من «ملدنات البيتون» ومواد ترميم وإصلاح الخرسانة والأرضيات الصناعية ومواد ملء فواصل التمدد والعزل.

وتناول المهندس أيمن ولي، المسؤول عن أنظمة العزل في الشركة، أنواع العزل المتطورة لدى الشركة واستخداماتها وكيفية توصيفها، بناء على المتطلبات وعلى الديمومة المرجوة من المنشأة المراد عزلها.

ثم جرى حوار تناول الموضوعات التي جرى طرحها في الندوة، بمشاركة المهندسين وذوي الاهتمام بالتطورات الحديثة في تقنيات الهندسة المدنية والمعمارية للاستفادة من الخبرات العالمية في المجالات المطروحة.

جمعية الضرائب استغربت الزيادات غير المبرّرة على أسعار المشتقات النفطية

استغرب الأمين العام لجمعية الضرائب اللبنانية هشام المكمل رفع سعر المشتقات النفطية غير المبرّر أخيراً. وسأل عن وجهة استعمال المبالغ المقتطعة، ولأي غرض وهدف تقتطع وللمرة الثالثة من صفيحة البنزين وصفيحتي المازوت والكاز، ولأي حساب ذهبت هذه الأموال، التي أضيفت إلى أسعار المشتقات النفطية، التي كان يفترض انخفاضها لا ارتفاعها.

وأكد المكمل: «أنّ ردّ هذه الزيادات إلى عودة السعر العالمي لبرميل النفط إلى الارتفاع غير صحيح إطلاقاً»، وقال: «الجميع يعلم أنّ الكميات المستوردة من المشتقات النفطية ليست ليوم واثنين وحتى أسبوع، بل هي وبإفادة الشركات المستوردة غالباً ما تكون للأشهر الستة المقبلة، وبالتالي فإنّ تصرف وزارة الطاقة والحكومة ككل هنا كان مستنداً إلى عقلية التاجر وحساباته الربحية، وهذا غير جائز ومقبول، لا سيما أنّ المبلغ المقتطع إن لم نقل الضريبة، والتي بلغت في الأسبوعين الماضيين أكثر من ألفي ليرة، لم يعرف أحد في أي حساب أدخلت، ولأي هدف فرضت، علماً أنّ الدولة لم تكلف نفسها تبرير هذه الزيادة الضريبية، ولا هي حتى مارست واجباتها والضغط على التجار والباعة لخفض أسعار السلع التي كان يفترض أن تنخفض بنسبة 30 و 40 في المئة نتيجة انخفاض سعر برميل النفط، وتالياً أجور الشحن والنقل عالمياً، والتي كان يفترض أن يستفيد منها المواطن والمستهلك اللبناني لا التاجر والمستورد فقط، وخصوصاً إذا ما احتسبنا أنّ لبنان يستورد أكثر من 80 في المئة من استهلاكه وحاجاته».

وأثنى على خطوات وزيري المال علي حسن خليل والصحة وائل أبو فاعور في مكافحة الفساد الإداري والغذائي، آملاً أن «تستتبع هذه الحملة وتتسع لتشمل الدوائر والإدارات كافة، وأن ترتفع لتندرج من فوق إلى تحت، وإلا تبقى في الأسفل والقعر، مع الإجماع على أنّ الإصلاح يفترض ليكون صحيحاً أن يبدأ دائماً من فوق».

انخفاض أسعار الاستهلاك في كانون الثاني

أصدرت المديرة العامة لإدارة الإحصاء المركزي مرال توتليان تعميماً حمل الرقم 44/99 حول إنجاز الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الجديد لشهر كانون الثاني 2015، وجاء كالآتي:

سجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر كانون الثاني 2015 انخفاضاً وقدره 2،18 في المئة بالنسبة إلى شهر كانون الأول 2014، كما سجل هذا الرقم على صعيد المحافظات انخفاضاً في بيروت بنسبة 1،47 في المئة، جبل لبنان 2،03 في المئة، الشمال 1،75%، البقاع 3،46 في المئة، الجنوب 2،71 في المئة، النبطية 3،47 في المئة.

علماً أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان لشهر كانون الثاني 2015 سجل انخفاضاً قدره 3،75 في المئة بالنسبة إلى شهر كانون الثاني 2014.

إقفال ملحمة في التعمير وقسم القشطة في فرعي «حلويات البابا الممتازة» في صيدا

أعلنت وزارة الصحة في بيان أنه «في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، قام المراقبون الصحيون في صيدا، وبتوجيهات من وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، بإقفال ملحمة الريف في التعمير في حارة صيدا لعدم استيفائها الشروط الصحية، والعثور فيها على مقانق ولحمة مفرومة غير مطابقة للمواصفات، والتي سبق وجرى تسطير محضر ضبط في حقها، وتمّ إقفالها بمؤازرة القوى الأمنية بعدما تعرض صاحبها للمراقبين الصحيين ومنعهم من الدخول.

واستكمل المراقبون مداهماتهم، وأقفلوا أقسام الجبنة واللبنة البلدية في محلي المجذوب والخضرا. كما تلفوا كميات من قصبة الدجاج في محل الرواس. وأقفلوا قسم القشطة في حلويات البابا الممتازة في فرعيه في صيدا، كما أخذوا عينات جديدة من المؤسسات المذكورة للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية».

اتحاد بلديات البقاع الأوسط: أفرجوا عن مستحقاتنا

طالب اتحاد بلديات البقاع الأوسط بمستحقاته من الصندوق البلدي. وجاء في بيان أصدره الاتحاد: «منذ أكثر من 8 أشهر والبلديات لم تحصل على عائداتها من الصندوق البلدي المستقل، علماً بأنّ آخر دفعة حصلنا عليها هي من مستحقات العام 2012، وهذا الأمر في الظروف العادية لا يمكن أن يحتمل فكيف في ظروف استثنائية، فنحن اليوم نريد أموالنا لكي نتمكن من تأمين الخدمات للناس، ونحن لسنا نطالب بصدقة ولا نطالب بشيء أكثر من حقنا وحق الناس. فأطلقوا سراح مستحقاتنا ونحن كالعادة نهتم بأمور ناسنا».

وأضاف البيان: «سمعنا في الآونة الأخيرة عن أموال الخليوي وكيف أنّ هذا الملف يتقاذف بين وزير وآخر، هذه الأرقام لا تعني شيئاً بالنسبة إلى الوزراء ولكنها تعني حياة الناس بالنسبة إلينا، فنحن نريد المال لكي نعمل به».

31 في المئة من أرباب العمل في لبنان أعلنت حتمية التوظيف حتى شباط 2016

نقل التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، تقريراً نشر على موقع «بيت كوم» (Baytcom) الرائد في مجال البحث عن الوظائف في منطقة الشرق الأوسط، حول «مؤشر الوظائف في منطقة الشرق الأوسط» مؤرخاً في 15 شباط 2015، يسلط الضوء على سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط والمجالات الأكاديمية والمهارات المفضلة لدى أرباب العمل.

في هذا السياق، أشار التقرير إلى أنّ «مؤشر التوظيف» المتوقع، انخفض قليلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 100 حالياً، مقارنة بـ 101 في آب 2014. بالتوازي، انخفض مؤشر التوظيف بنقطة واحدة من 103 في آب من عام 2014، إلى 102 في شباط 2015. ويشير المسح إلى أنه من المتوقع أن يشكل الطلب على توظيف محاسبين (17 في المئة) ومديري مبيعات (16 في المئة) النسبة الأعلى من التوظيف المحتمل للأشهر الثلاثة المقبلة، وأن تكون المناصب الشاغرة متركزة على المناصب المبتدئة والمناصب التنفيذية من المستوى المتوسط.

أما على صعيد التوظيف في لبنان، فأعلن 27 في المئة من أرباب العمل الذين شملهم الاستطلاع حتمية التوظيف خلال فترة الثلاثة أشهر المقبلة، مقارنة بالنسبة ذاتها في المسح السابق. كما وصلت نسبة الشركات التي أكدت رغبتها في التوظيف في خلال السنة الممتدة بين شباط 2015 وشباط 2016، إلى 31 في المئة في مقابل نسبة 24 في المئة في المسح السابق. كذلك كشف الاستطلاع أنّ مجال إدارة الأعمال هو الأكثر جاذبية لدى أرباب العمل في لبنان، حيث أنّ 27 في المئة من المستطلعين يبحثون عن مرشحين متخرجين في مجال إدارة الأعمال يتبعه مجال الهندسة (23 في المئة) ومجال التجارة (22 في المئة).

مواعيد

● يعقد عند الثانية عشرة من ظهر اليوم، اجتماع في بيت الطبيب يجمع نقيب الأطباء البروفسور أنطوان بستاني مع وزير العمل سجعان قزي والمدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي، يخصّص للبحث في آخر ما آلت إليه الأمور على صعيد الوصفة الطبية الموحدة، والخطوات المتبقية للسير في طباعتها. وسيلي الاجتماع مؤتمر صحافي مشترك.

● يعقد وزيرا الاقتصاد والتجارة آلان حكيم والصحة العامة وائل أبو فاعور اجتماعاً عند التاسعة من صباح اليوم، في مكتب وزير الاقتصاد.

● يستقبل وزير الصناعة حسين الحاج حسن عند الواحدة من بعد ظهر اليوم، وفداً من الأمم المتحدة، في مكتبه في الوزارة – بدارو.

● تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة، المكلفة درس اقتراح قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في قضاء البترون، جلسة عند الرابعة من بعد ظهر اليوم برئاسة النائب ابراهيم كنعان، لمتابعة درس هذا الاقتراح وتعديله، لرفعه إلى اللجان المشتركة قبل إقراره في الهيئة العامة للمجلس.

موجودات محفظة استثمارات القطاع المالي بلغت 6.27 مليار دولار في الفصل الثاني من عام 2014

بيّنت النشرة الفصلية لمصرف لبنان نمواً مضطرداً بنسبة 1،45 في المئة في صافي موجودات محفظة استثمارات القطاع المالي اللبناني (مصارف ومؤسسات مالية) خلال الفصل الثاني من عام 2014، إلى 9،459،3 مليار ل.ل. (6،27 مليار د.أ)، في مقابل 9،327،7 مليار ل.ل. (6،18 مليار د.أ) في الفصل الأول من عام 2014.

وعلى صعيد سنوي، سجلت القيمة الصافية لمحفظة الاستثمارات في الأدوات المالية لدى القطاع المالي اللبناني، انخفاضاً بنسبة 2،14 في المئة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في الفصل الثاني من عام 2013 والبالغ 9،666،4 مليار ل.ل. (6،41 مليار د.أ).

وفي التفاصيل التي أوردها التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، انخفضت قيمة سندات المشاركة والتي تشكل الحصة الكبرى (44، 21 في المئة) من محفظة توظيفات القطاع المالي اللبناني بنسبة 1،44 في المئة على صعيد فصلي، و15،37 في المئة على صعيد سنوي، لتصل إلى 4،182،4 مليار ل.ل. (2،77 مليار د.أ) مع نهاية الفصل الثاني من عام 2014.

في المقابل، ارتفعت قيمة التوظيفات في سندات الدين الطويلة الأجل والتي تشكل 54،23 في المئة من صافي محفظة استثمارات القطاع المالي اللبناني، بنسبة 3،53 في المئة فصلياً و14،23 في المئة سنوياً إلى 5،130،2 مليار ل.ل (3،40 مليار د.أ) مع نهاية شهر حزيران من عام 2014.

وشكلت حصّة المؤسسات المالية 41،19 في المئة من محفظة استثمارات القطاع المالي في أسهم شركات (سندات المشاركة)، تلتها المصارف التجارية (26،87 في المئة) ومصارف التسليف الطويل والمتوسط الأجل (26،16 في المئة).

في المقابل، استحصلت المصارف التجارية على حصّة الأسد لجهة توظيفات القطاع المالي في محفظة سندات الدين الطويلة الأجل (2،28 مليار د.أ «67،00 في المئة») تبعتها مصارف التسليف الطويل والمتوسط الأجل (0،86 مليار د.أ «25،36 في المئة») وشركات التأمين (0،17 مليار د.أ «4،85 في المئة»).

تراجع الحركة الاقتصادية

من جهة أخرى، عرض مصرف لبنان في تقريره الفصلي تحت عنوان دراسة حول «أداء القطاعات الاقتصادية» للفصل الثاني من عام 2014، وأورده «التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني»، نتائج الإحصاءات المتعلقة بعدد من المؤشرات الاقتصادية، استناداً إلى آراء مدراء الشركات لجهة أداء شركاتهم. ويرتكز تقييم كلّ مؤشر إلى حصيلة آراء تمثل الفرق ما بين نسبة المدراء الذين أشّاروا إلى تحسّن في المؤشرات المطروحة، ونسبة مَن يرون تراجعاً فيها.

وفي التفاصيل، أظهرت حصيلة الآراء المتعلقة بإنتاج القطاع الصناعي بحسب التقرير، تراجعاً إلى نسبة سلبية بلغت 9 في المئة خلال الفصل الثاني من عام 2014، مقارنة بـ 8 في المئة في الفصل الأول من العام نفسه، و5 في المئة في الفصل الثاني من 2013.

في المقابل، تحسّن مؤشر إجمالي الطلب تحت خانة أداء القطاع الصناعي في شكل طفيف إلى 9 في المئة، في مقابل 10 في المئة في الفصل الأول من عام 2014، في حين تدهور مؤشر الطلب من الخارج في القطاع الصناعي إلى 22 في المئة.

أما لجهة أداء القطاع التجاري، فسجلت حصيلة آراء مدراء الشركات المتعلقة بحجم المبيعات المحققة في خلال الفصل الثاني من عام 2014، تحسناً من 11 في المئة في الفصل الأول من عام 2014، إلى 8 في المئة.

وفي ما يخصّ قطاع البناء والأشغال العامة، تقلصت حصيلة آراء مدراء الشركات لجهة «مجمل الأعمال» وقطاع البناء إلى 22 في المئة و18 في المئة بالتتالي (في مقابل 14 في المئة لكلّ منهما في الفصل الأول من العام 2014). كذلك انخفضت حصيلة الآراء لجهة الأشغال العامة إلى 24 في المئة في الفصل الثاني من عام 2014، من 19 في المئة في الفصل الأول من العام نفسه.

مربو الأبقار في البقاع يرمون الحليب

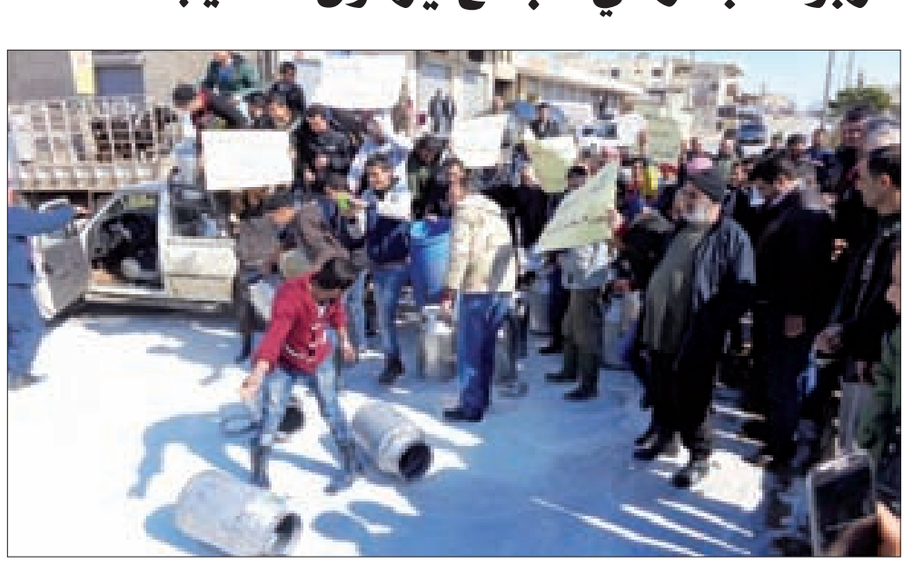

احتجاجاً على عدم إمكان تصريفه

نفذ مربو الأبقار ومنتجو الحليب في البقاع اعتصاماً على الطريق الدولية زحلة-بعلبك، عند مفرق بلدة سرعين، وقطعوا الطريق لمدة ساعة رفعوا خلالها شعارات تطالب وزارة الزراعة ورئاسة الحكومة برفع الظلم اللاحق بهم جراء قرارات وزارة الزراعة، ورموا الحليب على الطريق كتعبير عن احتجاجهم على على الوضع الصعب بسبب عدم إمكان تصريف إنتاجهم منذ أسبوع.

وتحدث محمد جلوس باسم المعتصمين، مؤكداً أنّ قطاع مربي الأبقار انهار خلال شهرين من التدابير، وطالب وزارة الزراعة أن تتخذ التدابير مع المعامل التي رفضت شراء الحليب منذ ثلاثة أيام، ما يلحق بهم خسائر كبيرة.

وقال: «إذا لم تتم تلبية مطالبنا خلال يومين، سوف نلجأ إلى مسيرة للأبقار أمام سراي زحلة»، لافتاً إلى «أنّ التصعيد سيشمل البقاع والشمال».

وأكد ثائر زغيب باسم اتحاد نقابات المزارعين في لبنان، مطالب مربي الأبقار «بأن تلزم الوزارات المعنية معامل الألبان والأجبان شراء إنتاج الحليب من المربين»، مطالباً وزارة الزراعة «بتسليم الأعلاف في البقاع والمناطق كافة من دون تمييز لأنّ القطاع الزراعي بدأ بالانهيار وكلّ يوم هناك مشكلة جديدة».

واعتبر المختار خليل سليمان «أنّ سياسة وزارة الزراعة غير صحيحة، لأنّ قراراتها أدت إلى أزمات عند المزارعين، ولم يعد في استطاعتهم تأمين مورد عيشهم».

منظمات شبابية ونقابية أطلقت حملة «قيمتك أكبر»: لمواجهة سياسات الهدر وتقاسم الحصص والمنافع

بدعوة من منظمات شبابية وعمالية ونقابية، انطلقت صباح أمس، الحملة الاقتصادية «قيمتك أكبر»، خلال مؤتمر صحافي عقد في مقرّ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

وفي المناسبة، ألقى رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله كلمة استهلها بالقول: «نعم، لخفض الأسعار. لا، للاحتكارات. لا للفساد»، مشيراً إلى أنّ هذه الحملة «هي بداية لمواجهة السياسات المتبعة من قبل هذه الحكومة بمكوناتها كافة، والتي لم تختلف يوماً على تقاسم الحصص والمنافع، من هدر المال العام وتوزيعه على الأزلام والمحسوبيات».

ثم تحدث الأمين العام لـ«اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني» عمر الديب، باسم الحملة، عن برنامج الحملة الاقتصادية، والذي سيتضمن ندوات ولقاءات وتحركات واعتصامات تطاول قضايا النقل العام، السكن والإيجارات، الاتصالات وخدمة الإنترنت.

وتطرق إلى مشكلة السكن، لافتاً إلى «أنّ أسعار الشقق والإيجارات تزايدت في الأعوام الأخيرة في المدن وفي الضواحي في شكل كبير، حتى صارت معظم المناطق اللبنانية بعيدة من متناول الفقراء والطبقة الوسطى وخصوصاً الشباب. وصارت الإيجارات تصل إلى أضعاف الحدّ الأدنى للأجور، في وقت يعاني الشباب من أجل الحصول على وظيفة لا تتخطى في مدخولها الحد الأدنى».

وفي ما يخصّ أزمة النقل العام، أشار الديب إلى أنّ الدولة «ما زالت تدفع المعاشات للمئات من الموظفين في النقل العام ومصلحة سكك الحديد، فيما بيع الحديد وصدأ بعضه الآخر. أما المواطنون، فيتنقلون يومياً إما بسيارات خاصة يضطرون إلى تقسيطها للمصارف ذاتها التي تعتاش على معاشاتنا، أو بوسائل النقل الخاص المتوفرة والمكلفة. أما الفانات الخاصة، فلا تتوفر فيها أبسط شروط الراحة والسلامة».

وتطرق إلى موضوع الاتصالات، فتحدث عن «وعود وزراء الاتصالات، بالكثير عند تسلم ولايتهم ولا يحققون إلا القليل». وقال: «باستثناء تحديث الشبكة إلى نظام الجيل الثالث، نكاد نقول إنّ أي تطور لم يحصل. الكثيرون تعاقبوا على هذا الملف وما زلنا ندفع الفاتورة الأغلى في المنطقة على الخطوط الثابتة والمسبقة الدفع كافة. يحاولون الالتفاف أيضاً عبر العروض الخاصة والرزم الترويجية لكن كلّ هذا بلا معنى».

واختتم الديب: «نحن شباب لنا حقوق كما علينا واجبات، قيمتنا أكبر من الذلّ اليومي ومن زحمة السير. قيمتنا أكبر من رصيد هاتف فارغ. قيمتنا أكبر من إيجار شقة مترهلة في حي مهمل. كل شاب قيمته أكبر من هذا الوضع اليومي المزري، لذلك كانت حملتنا قيمتك أكبر، والتي ستتطرق إلى السكن، النقل العام، والقطاع المصرفي، أما آليات طرح هذه القضايا فستتم عبر نشاطات وتحركات متنوعة منها ندوات في بيروت والمناطق، نشر وتوزيع بوسترات وبروشورات في كل المناطق، حملة شاملة على مواقع التواصل الاجتماعي، بيانات ودراسات توضيحية، تواصل مع الإعلام ومع الهيئات المعنية ونشاطات وتحركات في المناطق واعتصامات أمام الوزارات المعنية».